المحاضرة الأولى:

المحور الأول: المؤسسات السياسية في فترة ما بعد الاستقلال

شهدت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية الاستعمار الفرنسي المباشر على أراضيها منذ سنة 1830 و بعد صراع طويل مع المستعمر نالت استقلالها رسميا في 5 جويلية 1962، لتبدأ مرحلة بناء الدولة متأثرة في ذلك بمرحلة الحركة الوطنية و ثورة التحرير التي حددت معالمها و موازين القوى السياسية بين أطرافها الفاعلة، حيث ميز الطابع الثوري و هيمنة العسكري على المدني و تفضيل العمل السري النظام السياسي الجزائري في هذه الفترة. و قد شهدت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وضع خمس دساتير أساسية تطورت من خلالها المؤسسات السياسية في الدولة على النحو التالي:

أ. تنظيم السلطات و المؤسسات السياسية في دستور 1963:

يتميز النظام السياسي وفقا لهذا الدستور من جهة بتبني النظام الجمهوري في ظل الديمقراطية الشعبية، و اعتماد الاشتراكية كنهج سياسي و اقتصادي لتسيير البلاد من جهة ثانية. و انطلاقا من هنا تم اختيار نظام الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني حيث حددت مهامه في هذه الفترة ب(حسب مقدمة الدستور):

- تعبئة و تنظيم الجماهير الشعبية، و تهذيبها لتحقيق الاشتراكية.
- إدراك و تشخيص مطامح الجماهير الشعبية بالاتصال الدائم بها.
- إعداد و تحديد سياسة الأمة و مراقبة تنفيذها.
- و يتم إعداد هذه السياسة و تنشيطها و توجيهها من طرف أشد العناصر الثورية وعيا ونشاطا.
- تقيم جبهة التحرير الوطني تنظيمها و قواعدها على مبدأ المركزية الديمقراطية.

و في سياق تولي حزب جبهة التحرير الوطني للسلطة في جزائر ما بعد الاستقلال نص الدستور و تحت عنوان ممارسة السيادة على تقسيم السلطة السياسية في الدولة إلى الهيئات الآتية:

- **السلطة التشريعية ممثلة في المجلس الوطني**: و يتكون من ممثلين عن الشعب ترشحهم جبهة التحرير الوطني، و ينتخبون باقتراع عام مباشر و سرى لمدة 5 سنوات، وظيفته التصويت على القوانين، و يراقب النشاط الحكومي و ذلك بموجب المادتين 27 و 28.

- **السلطة التنفيذية:** التي على رأسها رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية و هو ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري بعد تعيينه من طرف الحزب(المادة 39). و هو مسؤول أمام المجلس الوطني (المادة 47) .
- **السلطة القضائية:** و التي تمارسها العديد من الهيئات التي نص عليها الدستور ضمن مسمى العدالة: من خلال المحاكم المختلفة، و المجلس الأعلى للقضاء.
- **المجلس الأعلى للدفاع** و الذي يستشار في جميع المسائل العسكرية (المادة68).
- **و المجلس الأعلى الاقتصادي و الاجتماعي** الذي يستشار في جميع مشروعات و مقترحات القانون ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي، و يمكنه الاستماع إلى أعضاء الحكومة(المادة 70).
- **المجلس الدستوري**: يفصل في دستورية القوانين و الأوامر التشريعية بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني(المادة 64).

و قد تولى الرئيس احمد بن بلة رئاسة الدولة الجزائرية في هذه الفترة من 1962الى 1965 حيث حاول خلالها تقوية دور حزب جبهة التحرير في وجه المؤسسة العسكرية و هو ما تم النص عليه في كل من الدستور و الميثاق من حيث كون الحزب هو:" **الذي ينشئ الدولة و يشرف عليها و يراقبها"**، إلى أن أطيح به عن طريق انقلاب عسكري سمي بالتصحيح الثوري بقيادة الهواري بومدين، و بناء عليه قام بتجميد العمل بالدستور السابق إضافة لميثاق طرابلس 1962 و ميثاق الجزائر 1964 و طرح في هذا السياق دستورا جديدا للبلاد عرف بدستور 1976. و قد حاول بومدين الذي أصبح رئيس مجلس الثورة العسكري فيما بعد تعزيز سلطة الجيش و تهميش دور القادة السياسيين، كما فرض سيطرة النظام السياسي على الحزب و قلص أدواره في المجال التعبوي السياسي و الاجتماعي من اجل توفير الدعم للنظام.

ب. تنظيم السلطات و المؤسسات السياسية في دستور 1973

احتفظ هذا الدستور بمبدأ الحزب الواحد كأساس للنظام السياسي، و قسم وظائف الدولة إلى ثلاث:

- **الوظيفة السياسية**: و يمارسها حزب جبهة التحرير الوطني و ذلك بموجب المادة 98 التي تنص على:"**تتجسد قيادة البلاد في وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة و في إطار هذه الوحدة، فإن قيادة الحزب هي التي توجه السياسة العامة للبلاد** ".
- **الوظيفة التنفيذية:** و يتولاها رئيس الجمهورية الذي: ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري(المادة 105).
- **الوظيفة التشريعية**: يمارس الوظيفة التشريعية المجلس الشعبي الوطني و ذلك بموجب المادة 126 التي أعطت له سلطة التشريع بكامل السيادة من حيث إعداد القوانين و التصويت عليها.

و قد عرفت الجزائر خلال فترة حكم الهواري بومدين نوعا من الاستقرار السياسي و الاجتماعي و التي زادت من أهمية الدولة و هيمنتها على القطاعات الاقتصادية من خلال تحكمها في القطاع العام و مراقبتها للتجارة الخارجية و سيطرتها على قطاع النفط من خلال قرار تأميم المحروقات الذي مثل أهم القرارات الإستراتيجية التي دعمت موقع و مركز الرئيس الهواري بومدين سياسيا و اجتماعيا.